



Volume 1

Issue 6

September 2009

كلمة العدد :

رمضان : في هذا الجو الرمضاني والروحانيات والسمو. تسود أجواء داخل أروقة المنظمة ملؤها الأمل والتفاني، حركة دؤوبة اجتماعات تنعقد وأخرى تنفض وقرارات تتخذ وخطط تمتد نحو العام 2015 وما بعده. كخلية النحل يعمل أهل جويك، تتقاطع الخطوط وتفترق والهدف الأكبر واحد... وكان مسك الختام لقاء السادس من سبتمبر 2009. في هذا اليوم الأغر اجتمعت اللجنة التنفيذية في مناخ أسري وروح المحبة والولاء لهذا الصرح الكبير *جويك*.. وإذا كانت النفوس كبارا تعبت في مرادها الأجسام. وفي شوال يجتمع المجلس في دورته السابعة والسبعين وبرامج الإصلاح تسير نحو بلوغ الأهداف.

مقولة صحيحة وبليغة: أن ما ضمته الملفات كان حليف النسيان... من أجل ذلك كان الدافع وراء جميع الاتفاقيات ومذكرات التفاهم التي وقعتها المنظمة مع جهات أخرى، وحفظها في وسيط إلكتروني، وليس ذلك فحسب، بل جعلها في قاعدة إلكترونية بحيث يسهل التخزين والاسترجاع. ولجعل القاعدة أكثر تفاعلية فهناك الحرية في البحث من حيث النص الكامل أو الملخص... والأهم تنبيه ذوي الاختصاص بقرب انتهاء فترة سريان أيا من الاتفاقيات وعمل اللازم للتجديد. وقبل تحميل نصوص الاتفاقيات جرى عمل ملخص لكل اتفاقية من حيث البيانات الأساسية والأهداف... يصب كل ذلك في برنامج الأرشفة الإلكترونية مما يؤدي إلى تحقيق وتدعيم الذاكرة المؤسسية.

**اتفاقيات
ومذكرات
تفاهم:**

ما نطرحه ليس موضوعاً جديداً ولا سبقاً، ولكن تطبيقه في المنظمة يصب في التوجه العام للإصلاح وإزالة الخلل لينساب العمل انسياباً. الموضوع يتمحور حول تخصيص كل عام وتسميته بالشئ المستهدف بالإصلاح، مثلاً عام الأرشفة الإلكترونية، يتم في ذلك العام دعم الأرشفة الإلكترونية وتوجيه كافة التخصصات والدعم نحوها، مثل شراء الأجهزة والتدريب والتوظيف، وبانتهاء العام تكون كل متطلبات العمل قد استجيب لها، ويكون التقييم في العام التالي وهكذا تستمر المسيرة حتى يأتي عام تكون فيه كل الأقسام قد نالت حظها من العناية والرعاية وذلك أشبه بالحاضنة، و ربما تحتاج بعض الأقسام إلي الرعاية لأكثر من عام.

كل عام...

ومن ثم يتم التقييم وقياس التقدم الذي تم إحرازه وبالتالي تطوير التجربة.

انسِيَاب

x

انسِيَاب...

انطلقت لتلبي حاجة ملحة ونقصاً إعلامياً. حيث إن النشرة بالنسبة لأي منظمة هي الرئة التي تنفّس بها والنافذة التي تطل بها على العالم. هكذا جاءت انسِيَاب ومضت في أعدادها الأولى تتلمس الطريق لتجد لها مكاناً في عالم مليء بالمنتجات الإعلامية والمعلوماتية.

حتى لا تنغلق انسِيَاب وحتى تتجدد وتتطور وتخرج في كل مرة حافلة بالموضوعات والأقلام المختلفة، فترقبوا نقلة نوعية في تعدد وتنوع الأقلام والموضوعات، والهدف فتح المجال للمشاركة من داخل المنظمة ومن خارجها.

ساعة

جويك...

قاعة انسِيَاب ونشرة انسِيَاب وساعة جويك مواليد عام واحد. ما ذكرت انسِيَاب النشرة إلا وذكرت انسِيَاب القاعة، إلا وذكرت ساعة جويك. لفائدة القراء خارج جويك فإن ساعة جويك، هي ساعة من الزمان خصصت لاجتماع أهل جويك في جلسة عائلية من أجل المناقشة ووضع الحلول وإزالة العقبات، ويتم ذلك في روح تسمو على الغرض والهوى، وتضع جويك فوق الأشياء وقبل الأشياء. هي ساعة من الزمان وقد تمتد إلى ساعات وجويك هي الموضوع والههم والاهتمام.

هي سنة حسنة ندعو لها بالاستمرارية دعماً لمبدأ الشفافية والمشاركة في تطور وازدهار جويك، حيث تعودنا أن يخرج من جنباتها ما يفيد جويك، وليس ببعيد انطلاق لائحة السلوك المهني والأخلاقي من رحم ساعة جويك، لنا آمال عراض في انبثاق أفكار كبرى من قاعة انسِيَاب التي تحتضن جلسات ساعة جويك.

لكل نبأ

مستقر...

لعمري هو ضرب من الخيال العلمي، بل هل هو حلم أم علم ! ما هذا الصفاء والنقاء.. أين اختفت الشائعات التي كانت تزحم المكان وتستغرق الزمان! لعل الجميع مندهش مثلي.. أصبح لا سوق للشائعات. ولكن إذا عرف السبب فلا عجب.. فالإصلاح الذي طال مواطن الخلل أصاب الشائعات في مقتل، فأصبحت الشائعات بلا قيمة والسبب أن الحقيقة أصبحت تسبق الشائعات، والشفافية في الأداء والقضاء والاقتضاء والأبواب مشرعة لن أرخي السمع، ووسائل الاتصال بمنحذي القرار متاحة في كل الأوقات، ودائماً الشائعات تعيش في الظلام ووراء الأسوار والأبواب المغلقة، فإن أزيلت تلك البيئة رحلت الشائعات مع أصحابها الذين يكرهون النور.

وأصبح المكان مهيناً للعمل الجاد والانصراف بالكلية إلى ما يفيد، وما لا يفيد يذهب جفاء.

أحمد طه أحمد

سكرتير مجلس الإدارة

Contacts:

For any further information, please contact: Ahmad Taha Ahmad
P.O. Box : 5114 - Doha / Qatar
Tel. +974 485 8888 - +974 485 8731
ahmed@goic.org.qa



نظرة على المستجدات في مسألة تداعيات الأزمة العالمية

في المقال السابق من هذه السلسلة، وكان بعنوان "الأزمة العالمية بين المد والانحسار..." أوضحت أن المؤشرات الاقتصادية الصادرة عن عواصم الدول المتقدمة حتى بداية يونيو الماضي تعطي انطباعات متضاربة عن الأزمة تتراوح بين التفاؤل في إمكانية انحسارها بعد 2009 والتشاؤم في احتمال امتدادها إلى عام 2010. ومع بداية شهر سبتمبر تبدو الصورة مختلفة لجهة ترجيح الخروج من الأزمة مبكراً هذا العام رغم أن الانتعاش الحاصل هش وضعيف، ويُخشى عليه من انتكاسه نتيجة الأثر السلبي الذي خلفته الأزمة والمتمثل في استئطالة طوابير العاطلين عن العمل والتي باتت تضغط على معدلات الاستهلاك والاستثمار التي هي مفتاح الخروج من الأزمة. فكيف تبدو الصورة الآن في عواصم الأزمة؟ وأين وصلت تداعياتها على اقتصادات دول مجلس التعاون؟

أشير بداية إلى أن معدلات النمو الاقتصادي عن فترة الربع الثاني من العام قد أظهرت تحسناً مفاجئاً، قاده اليابان التي سجلت زيادة في ناتجها المحلي الإجمالي بنسبة 3.7 % (على معدل سنوي)، وفي الولايات المتحدة تقلص معدل الانكماش من 6.5 % في الربع الأول إلى واحد بالمائة فقط في الربع الثاني (على معدل سنوي)، وأظهر الاقتصادان الألماني والفرنسي انتعاشاً محدوداً بنسبة 0.3 % مقارنة بالربع الأول من العام، وسجل الاقتصادان السويدي والنرويجي نتائج أفضل وإن ظل اقتصاد منطقة اليورو في الجمل منكمشاً بنسبة 0.1 % مع ترجيح حدوث نمو لاقتصاد هذه المنطقة في عام 2010 بنسبة 2.1 % . وقد قفز مؤشر ثقة المستهلكين في اقتصاد منطقة اليورو في أغسطس إلى 80.6 نقطة مقارنة بـ 76 في شهر يوليو.

ومع توقف أو تباطؤ التراجع في معدلات النمو الاقتصادي بدأت معدلات التضخم في الارتفاع قليلاً حيث بلغ المؤشر في بريطانيا 0.3 % وارتفع المعدل قليلاً في ألمانيا بعد أن كان قد هبط إلى الصفر، ولكنه ظل سالباً في اليابان وبنسبة 2.2 % (على معدل سنوي).

وكان انعكاس مباشر لتبدل الظروف والأحوال الاقتصادية إلى الأفضل نجد أن أسعار الأسهم في البورصات العالمية الرئيسية قد ارتفعت وسجلت مؤشرات تلك البورصات ارتفاعات ملموسة مقارنة بالمستويات المنخفضة التي سجلتها في الربع الأول، ومن ذلك ارتفاع مؤشر داو جونز في بورصة نيويورك بنحو 1500 نقطة أو ما يزيد عن 18 % ليصل إلى مستوى 9544 نقطة مع نهاية شهر أغسطس، وارتفاع مؤشر النازداك بنسبة أكبر من ذلك ليصل إلى مستوى 2028 نقطة، وارتفع مؤشر نيكاي في طوكيو بأكثر من 25 % في الفترة ذاتها ليصل إلى 10527 نقطة، كما ارتفعت المؤشرات الأوروبية في بورصات فرانكفورت وباريس ولندن وغيرها بدرجات متفاوتة.

وفي المقابل، واصلت معدلات البطالة ارتفاعها بشكل مقلق حيث بلغت في الولايات المتحدة 9.7 % ، وفي كندا 8.7 % وفي اليابان 5.7 % ، وارتفع المعدل في منطقة اليورو إلى 9.4 % وهو أعلى معدل في عشر سنوات، مع توقع ارتفاعه إلى 11.5 % قريباً. وهذا الارتفاع في معدلات البطالة يورق المسؤولين في الدول الصناعية مخافة أن يؤدي إلى أضعاف الإنفاق الاستهلاكي الذي هو المحرك الأساسي للنمو في اقتصادات تلك الدول. وقد تضطر حكوماتها لغض الطرف عن تنامي العجز الضخم في موازناتها العامة، وتواصل الإنفاق بسخاء للتعويض عن تراجع الإنفاق الاستهلاكي للقطاع الخاص. الجدير بالذكر أن عجز الموازنة الأمريكية للسنة المالية الحالية التي تنتهي مع نهاية سبتمبر الحالي يقدر بـ 1.5 تريليون دولار، وأنه من المتوقع أن يزداد هذا العجز في السنوات العشر القادمة بمعدل يقترب من تريليون دولار سنوياً ليتضاعف بذلك حجم الدين العام الأمريكي الذي يصل في الوقت الراهن إلى 10 تريليون دولار.

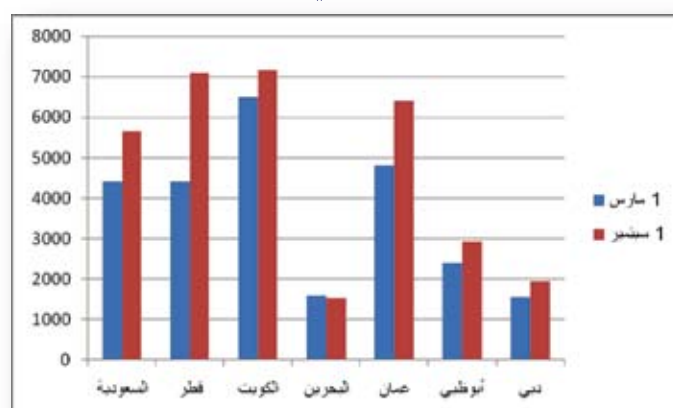
ولقد كان من نتائج الخروج المبكر في بعض الحالات وتوقع الخروج من الركود هذا العام في اقتصادات أخرى أن ارتفعت أسعار النفط وتجاوزت السبعين دولاراً للبرميل بما يحمله ذلك من تأثيرات إيجابية على اقتصادات دول المنطقة وفي مقدمتها على موازناتها الحكومية التي نجت من الوقوع في عجز كبير فيما لو ظلت الأسعار دون الخمسين دولاراً للبرميل. كما أن معدلات النمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون لعام 2009 ستكون في وضع أفضل وستسجل انكماشاً محدوداً بالأسعار الجارية مقارنة بعام 2008 عما لو ظلت أسعار النفط منخفضة. ومن النتائج الإيجابية التي حققت لاقتصادات دول المجلس في هذه الفترة أن انخفضت بشدة معدلات التضخم فيها إلى مستويات متدنية مقارنة بما كان عليه الحال في السنوات الأربع الماضية. ونشير في هذا الصدد إلى انخفاض معدل التضخم في الإمارات وقطر إلى أقل من الصفر في الربع الأول. ثم ارتفعت المعدلات في الربع الثاني وإن ظلت عند مستويات منخفضة إذ بلغت 1.58 % في قطر في شهر يونيو و 1.8 % في عُمان، و 3 % في الإمارات و 4.2 % في السعودية في شهر يوليو.

وكنتيجة لتحسن الظروف والتوقعات الاقتصادية في الخارج. ومن ثم تحسن المعطيات الاقتصادية في دول مجلس التعاون على النحو المشار إليه. فإن أسواق الأسهم في دول مجلس التعاون قد سجلت هي الأخرى - باستثناء البحرين - تحسناً ملحوظاً وعكست تراجعاتها في الربع الأول وارتفعت بنسب متفاوتة تجاوزت الـ 50 % في بعضها. وسجلت أسعار كثير من الشركات ارتفاعات كبيرة وصلت إلى أكثر من 100 % من أدنى مستوى وصلت إليه في شهر مارس الماضي. وحدث ذلك بشكل خاص بالنسبة للشركات التي كانت نتائجها في الربع الثاني من العام مقارنة أو أفضل من نتائجها في الربع الأول.

ومع ذلك لا بد من الإشارة إلى أن نتائج الشركات الخليجية - وإن أظهر كثير منها تحسناً عن الربع الأول من هذا العام - فإن تلك النتائج كانت في الغالب أقل من مثيلاتها عن فترة الربع الثاني من العام 2008. مما يعد استمراراً لتأثر القطاع الخاص في دول المجلس بتداعيات الأزمة العالمية وعلى سبيل المثال. نجد أن الوضع في المملكة العربية السعودية كان على النحو التالي:

سجلت سبعة بنوك تراجعاً ملموساً في أرباحها عن العام 2008 مقابل ثلاثة منها سجلت بعض التحسن. وتراجعت نتائج كافة شركات التأمين مع تحول اثنتين منها للخسارة. وكان الموقف أكثر تضرراً في قطاع البتروكيماويات حيث تراجعت نتائج 11 شركة من أصل 13 شركة وكانت ست منها في حالة خسائر صافية في الربع الثاني. وسجلت شركات الإسمنت الثمانية تراجعاً في أرباحها بنسب تراوحت ما بين 4-40. وعلى العكس من ذلك كان الوضع في شركات الصناعة الأخرى أفضل حالاً حيث تحسنت نتائج 5 شركات عن الربع الأول. وتحول بعضها من الخسارة إلى الربح. وكان ثلث شركات الاستثمار في حالة أرباح بينما العدد المتبقي من أصل 45 شركة كانت في حالة خسائر. وفي حين كان الوضع في شركات الكويت مماثل لشركات السعودية. فإن الحال في أسواق أخرى كأبوظبي والدوحة كان أفضل حالاً.

تطور مؤشرات الأسهم في بورصات دول الخليج



بقلم / بشير يوسف الكحلوت
مستشار اقتصادي



مؤشرات أداء التجارة الخارجية في دول مجلس التعاون

يلعب قطاع التجارة الخارجية في دول مجلس التعاون دوراً مهماً في خدمة الاقتصاد الوطني. وفي دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث أن حصيلة الصادرات تشكل رافداً مادياً مهماً لتمويل خطط التنمية، وإقامة وتطوير البنية الأساسية. وفي حشد الاستثمارات اللازمة لبناء المشاريع الصناعية، كما تلعب الواردات دوراً تنموياً مهماً من حيث توفيرها السلع الوسيطة (نصف المصنعة) والسلع الرأسمالية الضرورية لقطاع الصناعة التحويلية، وعملية التكوين الرأسمالي ..

وتشير البيانات المتاحة خلال السنوات العشر الماضية إلى أن قطاع التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون قد حقق الكثير من التطورات، يمكن خليلها ضمن إطار المؤشرات التالية:

****** ازداد حجم التبادل التجاري مع مختلف دول العالم (الواردات + الصادرات) ليصل إلى نحو 990.1 مليار دولار عام 2008، مقابل 261.2 مليار دولار عام 2000 أما في عام 1995 فبلغ نحو 176 مليار دولار. وبذلك فقد ازداد حجم التبادل التجاري لدول المجلس خلال الفترة 2000 - 2008 بنسبة 379 % وبمعدل نمو سنوي مركب قدره 18.1 % بالمتوسط .

****** أسهمت الزيادة الكبيرة في قيمة الصادرات النفطية الناجمة عن تحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية، خلال السنوات الخمس الأخيرة وحتى منتصف عام 2008 بشكل كبير في نمو وازدياد حجم التبادل التجاري، فقد ارتفعت قيمة صادرات دول مجلس التعاون لتصل قيمتها إلى 653.4 مليار دولار عام 2008، مقابل 175.8 مليار دولار عام 2000، أي أنها تضاعفت أكثر من ثلاث مرات خلال هذه الفترة، وبمعدل نمو سنوي مركب قدره 17.8 % . كما أنها زادت عن العام السابق لها 2007 بنسبة 15.6 % .

****** وبالمقابل فقد نمت حركة الصادرات وإعادة الصادرات غير النفطية بشكل لافت للنظر، فقد ازدادت مساهمتها النسبية في إجمالي الصادرات وإعادة الصادرات من 19.5 % عام 2000 إلى حوالي 26.8 % عام 2008، حيث زادت قيمة هذه الصادرات من 34.1 مليار دولار إلى 175.1 مليار دولار خلال الفترة نفسها، أي أنها تضاعفت خمس مرات، وبمعدل نمو سنوي مركب قدره 23 % ، مما يدل على نجاح خطط وسياسات التنمية الصناعية والاقتصادية التي تبنتها دول مجلس التعاون، الهادفة إلى تنويع مصادر الدخل القومي، وبالتالي تنويع الصادرات، لتخفيف تأثير العوامل الخارجية، وتقلبات أسعار النفط العالمية، وعدم الاعتماد على القطاع النفطي كمصدر وحيد للدخل القومي.

****** أما في جانب الواردات فقد شهدت هي الأخرى نمواً ملحوظاً خلال السنوات القليلة الماضية، فقد ارتفعت قيمة الواردات السلعية من 85.4 مليار دولار عام 2000 لتصل إلى 336.7 مليار دولار عام 2008، أي أنها زادت بحوالي أربعة أضعاف، وبمعدل نمو سنوي مركب قدره نحو 18.7 % . وعلى الرغم من أن تزايد قيمة الواردات يستدعي استنزاف المزيد من العملات الصعبة التي تدعم عملية التنمية، وتفاقم من عجز ميزان المدفوعات، إلا أنها تشكل أهمية كبرى في الاقتصادات النامية، حيث تلبي متطلبات التنمية الاقتصادية من السلع الوسيطة والرأسمالية كمدخلات في العمليات الصناعية، ولدعم وتحديث رأس المال الثابت الإنتاجي من آلات ومعدات

ووسائل نقل وخلاف ذلك. كما تعمل الواردات السلعية النهائية على تلبية الحاجات الاستهلاكية للمجتمع. وفي هذا الصدد فقد شكلت الواردات من السلع الرأسمالية نحو 22.1 % من إجمالي واردات عام 2007. في حين بلغت نسبة الواردات من السلع نصف المصنعة نحو 31.2 % ، أي أن واردات السلع الوسيطة والرأسمالية قد شكلتا معاً نحو 53.3 % ، أما السلع النهائية الاستهلاكية فبلغت نسبتها 46.7 % .

إجمالي التبادل التجاري لدول مجلس التعاون

الوحدة : مليار \$ دولار

السنة	الواردات	الصادرات	إجمالي التبادل التجاري
1995	71.1	104.9	176.0
2000	85.4	175.8	261.2
2005	188.3	397.7	586.0
2008	336.7	653.4	990.1

المصدر : جوبك

****** تعتبر دول المجموعة الأوروبية الشريك التجاري الرئيسي لدول مجلس التعاون حسب التقديرات المبنية على إحصاءات الأمم المتحدة الخاصة باتجاه التجارة الخارجية العالمية. فقد أسهمت بنسبة 18.9 % من إجمالي حجم التبادل التجاري (الواردات + الصادرات) لدول مجلس التعاون عام 2007. ومالت كفة الميزان التجاري هنا لصالح الاتحاد الأوروبي. فقد بلغت قيمة صادرات الاتحاد إلى دول مجلس التعاون نحو 90 مليار دولار. مقابل 54 مليار دولار للواردات. وبفارق قدره 36 مليار دولار لصالح دول الاتحاد الأوروبي. وأتت دول جنوب شرق آسيا (عدا الصين) في المركز الثاني من حيث الشراكة التجارية. حيث أسهمت هذه الدول بنسبة 18 % من حجم التبادل التجاري. وقد كان الميزان التجاري مع هذه المجموعة لصالح دول المجلس بمبلغ قدره 78.8 مليار دولار. وتعتبر دولة اليابان الشريك التجاري الثالث لدول المجلس. إلا أنها تعتبر من أهم الشركاء التجاريين إذا تمت المقارنة على مستوى الدول. وليس على مستوى المجموعات. وقد بلغت نسبة التبادل التجاري مع اليابان حوالى 16 % من إجمالي حجم التبادل التجاري لدول المجلس. وبميل الميزان التجاري مع اليابان لصالح دول المجلس أيضاً وبفارق قدره حوالى 82 مليار دولار. فقد بلغت صادرات دول المجلس إلى اليابان حوالى 102 مليار دولار. مقابل واردات منها بمبلغ 20 مليار تقريباً فقط.

****** على ضوء هذه المؤشرات. لابد من القول أنه من منطلق العلاقات التاريخية التي تربط دول مجلس التعاون بدول المجموعة الأوروبية. والعلاقات التجارية المميزة بين الجانبين. فإن من المهم أن تنطلق هذه العلاقات مستقبلاً من مبدأ الاعتماد المتبادل. وأن تعلوا لغة المصالح الاستراتيجية فوق القضايا الخلافية الناشئة حول اتفاقية التجارة الحرة بين الجانبين؛ والتي مازالت المجموعة الأوروبية تضع حيل تنفيذها الكثير من العراقيل؛ وذلك بعد 18 سنة من المفاوضات.

****** وحول مؤشرات التجارة البينية الخليجية. فقد شهدت هي الأخرى تطوراً ملحوظاً. خصوصاً بعد تطبيق اتفاقية الاتحاد الجمركي الذي تم في مطلع عام 2003. فقد ارتفع حجم التجارة البينية من حوالى 17.2 مليار دولار أمريكي عام 2002. أي قبل عام واحد من تطبيق الاتفاقية. إلى 45 مليار دولار عام 2007. أي أنه تضاعف بأكثر من 2.6 مرات خلال هذه الفترة. وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ 22 % ، إلا أنه من الملاحظ عدم وجود زيادات ملحوظة في نسبة مساهمة التجارة البينية في إجمالي التجارة الخارجية غير النفطية لدول المجلس. حيث تراوحت نسبتها بين 12 - 13 % خلال هذه الفترة. ويعزى ذلك إلى تنامي صادرات دول المجلس غير النفطية إلى خارج المنطقة الخليجية. وخاصة من المنتجات البتروكيمياوية والألومنيوم وغيرها. إضافة إلى العامل الأهم وهو تشابه الهياكل الاقتصادية لدول المجلس. مما يغلب على هذه الاقتصادات ومنتجاتها السلعية صفة التنافس لا التكامل. وهذا يعتبر من أهم العوائق التي تحول دون تنامي وتطور حركة التجارة البينية الخليجية.

**** مؤشرات الانفتاح التجاري (الانكشاف الاقتصادي):**

من دراسة أوضاع التجارة الخارجية يمكن استنباط مؤشرات تدل على مدى انكشاف أو انفتاح اقتصادات دول مجلس التعاون على العالم الخارجي، والتي تقاس من خلالها ظاهرة التبعية الاقتصادية للخارج .

وسوف نستخدم هنا ثلاثة مؤشرات للدلالة على مدى الانفتاح التجاري في دول مجلس التعاون وهي :

* نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي : بلغت هذه النسبة عام 2008 نحو 32.8 % مقابل نسبة 25 % عام 2000 أي أن هناك تزايداً ملحوظاً في نسبة الانفتاح على العالم الخارجي خلال هذه الفترة مما يعني زيادة التبعية للخارج، واستنزاف المزيد من العملات الأجنبية، وزيادة الضغط على الميزان التجاري، وكذلك ميزان المدفوعات، لذا لابد من زيادة الاستثمار في قطاعات الإنتاج والصناعات الإحلالية، وزيادة نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع المصنعة محلياً، والعمل على ترشيد الواردات، وخاصة الاستهلاكية منها.

* نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي : بلغت نسبة الصادرات السلعية إلى الناتج المحلي الإجمالي عام 2008 قرابة 63.6 % وذلك مقابل 51.5 % عام 2000، لاشك بأن هذه النسبة مرتفعة جداً، وبالرغم من تأثيرها الإيجابي على نمو الإنتاج، وإنتاجية عناصر الإنتاج، وزيادة الدخل الفردي، وزيادة نمو اقتصادات هذه الدول بصورة أسرع من الاقتصادات التي تركز على أسواقها الداخلية، إلا أنها تعكس مدى تأثير هذا المقياس بالصادرات النفطية، وتذبذب أسعار النفط العالمية، مما يؤكد على أهمية تنويع مصادر الدخل، وزيادة حلقات التصنيع، وتوفير المزيد من السلع المصنعة للتصدير بدلاً من تصديرها كمواد خام.

**** نسبة التبادل التجاري (الواردات +الصادرات) إلى الناتج المحلي الإجمالي :**

تعبر هذه النسبة عن درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي، وقد بلغت هذه النسبة عام 2008 نحو 96.4 % وذلك مقابل 76.5 % عام 2000، وهذا يدل على الاقتراب من الانكشاف الكامل على العالم الخارجي، وكما أشرنا سابقاً عن وجود بعض المزايا الاقتصادية عموماً نتيجة ارتفاع حجم الصادرات، إلا أن ارتفاع حجم التبادل التجاري هنا قد تأثر بشكل كبير بارتفاع أسعار النفط، التي تشكل المادة التصديرية الأولى، وهذا السعر يتعرض لهزات قوية كما حصل بعيد منتصف عام 2008 عندما هوى سعر برميل النفط من 147 دولاراً إلى حوالي 38 دولاراً، كما تأثر أيضاً بارتفاع فاتورة الواردات الناجمة في معظمها عن زيادة أسعار المواد الغذائية المستوردة، الأمر الذي يحتاج إلى المزيد من العناية والترشيد، وأهمية وضع خطة استراتيجية للأمن الغذائي الخليجي، والتوسع في إقامة الصناعات الإحلالية والتصديرية، ودعم ومساندة الصادرات.

إعداد : مدوح علي هبرة

أخصائي معلومات اقتصادية

ملخصات في الأزمة

الإدارة الاقتصادية " الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها الأولية المحتملة على صناعة البترول في الأقطار العربية" ، النفط والتعاون العربي ، المجلد 35، العدد 128 شتاء 2009

تسعى هذه الدراسة التي قدمتها إوابك كورقة للنقاش في القمة الاقتصادية العربية (يناير-2009 الكويت) إلى استعراض جذور الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على الصناعة البترولية في الأقطار العربية، حيث استعرض الجزء الأول من الدراسة الجذور والأسباب الرئيسية الكامنة وراء الأزمة، ومراحل تطورها منذ اندلاعها، وخطه الإنقاذ المالي الأمريكية. وتناول الجزء الثاني انعكاس هذه الأزمة على النمو الاقتصادي العالمي والطلب العالمي على النفط وأسعار النفط والإمداد والاستثمار في قطاع الطاقة. أما الجزء الثالث من الدراسة فقد خصص لتناول أهمية قطاع البترول العربي في سوق البترول العالمية والأهمية النسبية للنفط في الاقتصاد العربي. بينما تناول الجزء الرابع الانعكاسات الأولية المحتملة للأزمة المالية على الاقتصاد العربي.

نجيب عبدا لله الشامسي."الآثار الإيجابية للأزمة المالية العالمية على دول مجلس التعاون".المسيرة، المجلد 2 ، العدد 15، مايو 2009

جاءت هذه المقالة لتعطي نظرة تفاؤلية وتركز على الآثار الإيجابية للأزمة المالية العالمية التي عصفت باقتصاديات عالمية تتسم بقدراتها الضخمة وإمكانياتها المتنوعة وقاعدتها الإنتاجية القوية مقارنة باقتصادياتنا الخليجية الناشئة ذات الحجم الصغير والقدرات المتواضعة .

Salisu, Mohammed; Bousrith, Lobna and Harrabi, Sana.
"Impact of global financial crisis on Saudi Arabia's steel industry", Gulf One Investment Bank Research Bulletin, Vol. 2, No.2, Feb. 2009

It provides a detailed analysis of the natural and extent of impact of the global financial crisis on the steel sector in the Kingdom of Saudi Arabia. The analysis is based on information collected from in-depth interviews with the main players in the steel industry as well as relevant literature and other authoritative reports. The findings show that the consumption of steel declined by 30% between Sept 2008-April 2009; the price of steel plummeted by 55%; sharp drop process and consumption had curtailed production considerably. As a result the industry has had to embark on cost-saving measures including job shedding. It concludes that an opportunity for mergers and acquisitions could result in a more efficient and competitive sector that is capable of not only withstanding future shocks but also of producing steel giants. The government has an important role to play by setting out the rules and parameters within which such a consolidation exercise can take place.

**للاطلاع على المقالات كاملة يمكن الرجوع إلى قاعدة الأوسكار
"OSCAR DATA-BASE" وحدة مصادر المعلومات**

جميع/ حنان العلوان

منظمة الخليج للاستشارات الصناعية - ص. ب. : 5114 الدوحة قطر
هاتف : 485 8888 +974 - فاكس : 483 1465 +974
البريد الإلكتروني: goic@goic.org.qa - الموقع الإلكتروني: www.goic.org.qa